واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية

- **قاسمي إبراهيم، بن طرمول عبد العزيز**
- جامعة وهران 2 محمد بن أحمد gacemia42@yahoo.com
- جامعة وهران 2 محمد بن أحمد azizbentarmoul@gmail.com

الملخص : تعد الجزائر من الدول السباقة في تبنى المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية ، وذلك من خلال إنشاء الجمعيات والتنظيمات على مستوى الممارسة الواقعية ،وقد شكل المجتمع المدني محورا لمختلف الإصلاحات الإجتماعية والسياسية التي قامت بها الدول منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،لذا تسعى فهذه الدراسة إلى وضع تصور لواقع ممارسات المجتمع المدني في الجزائر من خلال البحث في جملة من العوامل التي تشكل هذا الواقع إنطلاقا من فهم البنية المؤسسية التي تميز بها مؤسسات المجتمع المدني الجزائري وصولا إلى فاعليته وممارساته في العملية التنموية ،كل ذلك من خلال تحليل المؤشرات التي تشكل جوانب مختلفة من واقع المجتمع المدني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : ممارسات المجتمع المدني

Astract— L'Algérie est l'un des pays leaders dans l'adoption de la société civile par rapport aux pays arabes, et par la création d'associations et d'organisations au niveau de la pratique réelle, et de la société civile forment l'objet de diverses réformes sociales et politiques menées par les pays depuis l'indépendance jusqu'à nos jours, cette étude cherche à visualiser la réalité des pratiques de la société civile en Algérie grâce à la recherche dans un certain nombre de facteurs qui rendent cette réalité compréhension basée de la structure institutionnelle qui caractérise les institutions de la société civile algérienne et conduisant à son efficacité et les pratiques dans le processus de développement, tout au long de l'analyse des indicateurs Quelles sont les différents aspects de la réalité de la société civile en Algérie.

تقديم :

إن مناقشة ممارسات المجتمع المدني عندنا في الجزائر، يكتسب أهمية كبيرة في ضوء مجموعة من الإعتبارات العلمية والأكاديمية، فمن ناحية الإعتبارات العملية تصاعد وزن الدور الواقعي والمأمول لمؤسسات المجتمع المدني في غالبية دول العالم، فقد اتجهت مؤسسات المجتمع المدني في الألفية الجديدة إلى التزايد ، ومع هذا التطور في الحجم حدث تنوع في أنماط وأنشطة المجتمع المدني، ضف إلى ذلك ظهور خطاب سياسي جديد يؤكد على أهمية إشراك المجتمع المدني في مجالات التنمية والديمقراطية ،والحكم الراشد ،والسياسة العامة، أما الإعتبارات الأكاديمية تضيف أبعادا مهمة لهذا الموضوع، فإذا كنا نناقش دور المجتمع المدني في إطار علمي فإن ذلك يفتح الباب واسعا أمامنا لطرح منهجية التقييم العلمي لممارسات المجتمع المدني، من خلال الإجابة على الإشكاليات التالية :

- ماهي أبرز مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في الدولة الجزائرية؟ .
- ما هو واقع ممارسات مؤسسات المجتمع المدني في الدولة الجزائرية وما هي فاعليته ؟ .

ممارسات المجتمع المدني : قبل تعريفنا لممارسات المجتمع المدني لا بد أن نبين أولا أن المجتمع المدني هو جملة الجمعيات والنقابات والمؤسسات الإعلامية ، اما الممارسات فهي مجمل المهام والأنشطة المنبثقة من العمل اليومي داخل هذه التنظيمات ،ذات التوجهات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والرياضية .

أولا- مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في الدولة الجزائرية : الباحثون والسياسيون عندنا في الجزائر ينقسمون في تحديد ممارسات مؤسسات المجتمع المدني إلي فريقين فالأول : يعتبر أن المجتمع المدني هو كل المؤسسات غير الحكومية التي ترغب في بناء المجتمع وتطوره، أما الثاني : فيشمل تعريفهم كل أشكال المشاركات التطوعية سواء كانت عامة أو خاصة، سياسية أو غير سياسية ، اجتماعية ،أو ثقافية"[1] ،وهذا التعريف - في تصوري - هو أقرب للواقع خصوصا في مجتمعنا الجزائري الذي هو في حاجة إلى كل عمل جماعي بناء ،وهذا كله في إطار تنظيمات معينة هدفها خدمة الصالح العام والحيلولة دون بروز الفوضى والإخلال بتنظيم المجتمع ومؤسساته ،إنطلاقا من هذا الإدراك تم الإتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن مؤسسات المجتمع المدني تأخذ تنظيمات متنوعة ومختلفة ، لكن ينبغي الإشارة إلى الاختلاف خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأحزاب السياسية ، ورغم أن معظم محاولات تحديد المجتمع المدني في الوطن العربي تدرج الأحزاب السياسية ضمن المجتمع المدني ولكن المتعارف عليه جزائريا أن المجتمع المدني قد اختزل "في الجمعية وجزئيا النقابات المهنية ورابطات حقوق الإنسان، دون الحزب السياسي"[2]،إذن فمؤسسات المجتمع المدني يمكن تقسيمها إلى :

1 - الجمعيات : تشكل الجمعيات بصفة عامة ثقلا كبيرا في المجتمع المدني ،وبالرجوع إلى المشرع الجزائري نجده وقد تصدى لتعريف الجمعية في مختلف القوانين الصادرة في هذا الشأن، فالمادة : 01 من الأمر 71- 79 المؤرخ في 03 ديسمبر سنة 1971 المتعلق بالجمعيات"[3]، عرفتها بقولها" :الجمعية هي الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص بصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محددة لتدار عليهم

ربحا، وتخضع هذه الجمعية للقوانين والنظم الجاري بها العمل وأحكام قانونها الأساسي ما لم يكن مخالفا لأحكام هذا الأمر".

وعرف القانون 87 – 15 المؤرخ في 21 يوليو لسنة 1987 المتعلق بالجمعيات"[4]، في مادته 02 الجمعية بقولها " :الجمعية هي تجمع أشخاص يتفقون - لمدة محددة أو غير محددة – على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهم قصد تحقيق هدف معين ليدار ربحا. ويجب أن يعلن هدف الجمعية دون غموض ويكون اسمها مطابقا لها"[5]، أما القانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات فقد عرف الجمعية في مادته 02بقوله : تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويين على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

أما القانون 12- 06 المؤرخ في 18 يناير 2012 ، المتضمن قانون الجمعيات"[6] ، فقد عرفها في مادته 02 بقوله : تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخير ي والإنساني.

وبإستقرائنا لهذه التشريعات والمواد ، يتضح لنا أن الجمعية "هي تجمع لأفراد بموجب إتفاق إرادي بالدرجة الأولى .كما تجمع على تعدد الأشخاص المكونين للجمعية مع الاختلاف في عددهم .

وكما هو معلوم لدى عموم الجزائريين أن العمل الجمعوي شرع تقريبا منذ مرحلة التعددية ،"وتأسست على إثر أحداث 05 أكتوبر 1988 المأسوية مجموعة من الجمعيات المهنية والثقافية ، مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي ،والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ،وتأسست هيئة المحامين ، وقد بلغ عدد الجمعيات بعد فترة وجيزة من إقرار دستور 23 فيفري 1989 حوالي 12000 جمعية ،وقفز هذا العدد إلى 28000 في الفصل الأول من عام 1990 ليبلغ سنة 1998 بـ : 45000 جمعية وطنية ومحلية ،وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 200 بلغ 56500 جمعية محلية و1000جمعية وطنية"[7]، فالجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تكاد تكون غائبة على الساحة السياسية، ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية، أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية"[8].وعموما يمكن إيجار أهم الجمعيات :

1-1 المنظمات الحقوقية : مجموعة من التنظيمات الحقوقية ومن أهمها :

1-الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان :" تعود نشأتها إلى سنوات 1985

2-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان : تأسست على يد السيد فتح الله سنة 1987

3-جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان،

2-1 المنظمات النسائية : معظم الجمعيات النسوية تهدف إلى مساعدة، دعم وترقية المرأة في كل الميادين، وعلى الصعيد الوطني فإننا نجد 10 جمعيات نسوية من مجموع 600 جمعية أما على المستوى المحلي فإننا نحصي 45 جمعية من بين 3600 وبمصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أنواع التمييز ضد المرأة 22 ماي 1996،فالمرأة الجزائرية شهدت تحولات في أوضاعها ومراكزها وظهرت عدة جمعيات نسوية خاصة بالنساء الإطارات والنساء المقاولات، والنساء الفلاحات والنساء والتنمية ، يمكن تصنيفها إلى:

1- الجمعيات الخيرية النسائية : و هي أكثرها انتشارا.

2- الجمعيات و الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب : يرصد نوعان ،التابعة للأحزاب المعارضة التي تتبنى الطابع الإيديولوجي ،والجمعيات التابعة لحزب أو أحزاب السلطة وأهمها الإتحـاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA

3- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

4- النوادي النسائية ، التنظيمات النسوية الحرة عن أي تيار"[9].

3-1 منظمات الأسرة الثورية : وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين منذ 1963 بهدف حماية حقوق مختلف الشرائح التي تمثل الأسرة الثورية، وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر"[10] ، ومن اجل حماية المصالح المادية والمعنوية لمتقاعدي جيش التحرير ،وذوي الحقوق من ابناء الشهداء وأرامل ومعطوبي حرب التحرير"[11] ، وتشمل الساحة السياسية حاليا عدة منظمات مثل:

1- التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء : وهي جمعية وطنية ذات بعد تاريخي وثقافي واقتصادي واجتماعي تعمل على دعم مبادئ أول نوفمبر 1954وتستمد قوتها من أرامل وأبناء الشهداء تشجع تطوير المجتمع في إطار القيم الوطنية والإسلامية، حصلت على الاعتراف الرسمي في : 04 جويلية 1994 "[12].

2- المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء: تأسست سنة 1989تعتبر منظمة من بين الجمعيات الفاعلة على الساحة السياسية بسبب نشاطها وحضورها ، تسهر المنظمة على الدفاع والمحافظة على الحقوق المادية والمعنوية لأبناء الشهداء ،وتعزيز مكانة أبناء الشهداء ودعم مواقفهم في النظام السياسي"[13] .

4-1 الجمعيات الثقافية : نقصد بها تلك المؤسسات التي تعنى بقضايا المجتمع من الناحية الثقافية ،ونذكر أهمها :

1- وزارة الثقافة، التي يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في هذا الشأن بحكم تخصصها.

2- قصر الثقافة، والأندية المختلفة.

3- المنظمات والجمعيات ذات الأهداف الثقافية :إتحاد الأدباء والكتاب، الجمعيات الفلسفية ،...

4- وزارة الأوقاف والإرشاد، عن طريق إعداد خطباء المساجد والتأكيد على الأبعاد المستنيرة للدين الإسلامي" [14] .

وفي مقابل هذه الجمعيات تنشط الحركة الثقافية البربرية من أجل إعادة إعتبار للثقافة الأمازيغية والهوية البربرية للشعب الجزائري"[15]،هذه أبرز المنظمات الفاعلية في الحقل الجزائري إلا أن هناك كم من الجمعيات لا يسعنا في هذا المقام والمقال ذكرها كلها ومنها المنظمات الشبانية – المنظمات الطلابية – الزوايا والطرق الصوفية .

2 - النقابات العمالية : النقابات ليست وليد الاستقلال وإنما هي مرحلة سابقة فأولى التنظيمات النقابية في الجزائر كانت سنة 1878"[16]، أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية منذ عام 1956وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) وعند استقلال الجزائر فرضت الدولة مرشحيها لإدارة النقابة"[17] ، فالإتحاد العام للعمال الجزائريين يعتبر أهم تنظيم عمالي في الجزائر منذ إعلان ثورة التحرير،والذي لعب في تأسيسه السيد عيسات إيدير دورا رياديا عام 1956، عرف هذا التنظيم فترات من الإستقلال والحرية عن هيمنة السياسيين (1962-1968) لكنه ظل طوال الوقت تحت وصاية جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد ،ومن ثم إقصاء وتهميش كل دعاة إستقلال الإتحاد"[18]، وقد ظل العمل النقابي محتكرا من قبل النقابة التاريخية(الاتحاد العام للعمال الجزائريين)حتى نهاية الثمانينيات، غير أن الوضع تغير بسرعة بعد صدور القانون 40- 14 المؤرخ في 02جويلية 1990 والخاص بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني، أسستها مختلف الفئات الأجيرة التي بادرت بمغادرة صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكوين نقابات مهنية مستقلة"[19] .

وقد سيطر الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الحياة النقابية، خاصة أنه من ضمن منظمات حزب الدولة ، لكن دستور 1989 أقر التعددية النقابية التي أدت إلى ظهور تنظيمات أخرى مع بقاء تعامل الدولة مع هذا التنظيم. هذا إضافة إلى تنظيمات نقابية أخرى أهمها:

1-2 النقابة الإسلامية للعمل - sit : تأسست في 1990 إذ مثلت النقابة الموازية التي تبنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة.

2-2 اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر :تأسست من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1992 ، مواجهة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

3-2 الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين UNPA: تأسس سنة 1953 ، واستقل عن جبهة التحرير الوطني سنة 1988"[20]، وفي عام 1989 وتحت قيادة عبد الحق بن حمودة عاد الإتحاد إلى ممارسة العمل بشكل طبيعي بوصفه قوة إجتماعية وسياسية لكن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها البلاد مطلع التسعينات وخاصة متطلبات إعادة الهيكلة التي أضعفت الإتحاد"[21].

وعلى الرغم من التعددية النقابية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية، بسبب نشأته في أحضان الدولة، وهذا ما جعله يحتوي تلك التنظيمات النقابية أثناء المفاوضات أو أثناء اتخاذ القرارات التي تخص الطبقة العاملة"[22]، وعلى

العموم يعتبر العمل النقابي عملا محدودا في الجزائر، ولم تتمكن الحركة النقابية في أي مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الجزائري من أن تكون قوة مركزية، بل كانت دوما تابعة لمراكز القرار السلطوي، ويتضح ذلك مع تنامي دور القطاع الخاص وتفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، والتي تنعكس بالضرورة على طبقة العمال، فقد عجزت الحركة النقابية عن التواجد في المنشآت الخاصة، بالإضافة إلى وقوعه تحت التأثير الإيديولوجي والسياسي، فالاتحاد العام للعمال الجزائريين على مر تاريخه كان يعاني من تجاذبات اليسار الشيوعي والوسط الوطني، وفي الآونة الأخيرة عرف صعود بعض المحسوبين على التيار الإسلامي واللذين استطاعوا احتلال مواقع متقدمة في صفوفه"[23].

3 - مؤسسات الإعلام : تتواجد على الساحة الإعلامية الجزائرية ترسانة من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة– لأن المسموعة والمرئية لا تزال حكرا على الدولة -والتي تمارس وظيفتها الإعلامية، ولكنها لا تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة من جهة، أو الشخصيات والأحزاب المعارضة من جهة ثانية وحتى بعض القادة العسكريين ،كما أن بعض الصحف ، وحتى تلك التي كانت تعرف بأنها معارضة أصبحت تمارس الدعاية لصالح النظام الحاكم بشكل كلي أو جزئي ....وكل تلك الممارسات مؤشر على أن وسائل الإعلام" الحرة "ليست مستقلة تماما عن الدولة في الجزائر وما زالت تخضع لهيمنتها وتسلطها، مع الاعتراف في المقابل بهامش حرية التعبير المميز مقارنة بدول عربية أخرى.

تعرضت المؤسسة الإعلامية لتحولات أولها صدور قانون الإعلام سنة 1990 الذي أعطى آفاقا كبيرة للإعلام خاصة إلغاء وزارة الإعلام وتكوين المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990 ،الذي تميز بالإستقلالية التامة ،فانعكس ذلك على الوضع خاصة أن عدد الصحف بلغ 103،هذه السنة .

تأثر الإعلام بإلغاء المسار الإنتخابي وإعلان حالة الطوارئ في فيفري 1992،التي تقيدت الحريات وألغت أي ضمانات للإعلام وممارساته ،وتميزت هذه الفترة بضبط صارم للعمل الصحفي خاصة إن تعلق الأمر بمواضيع أمنية ،إلى حد غلق العديد من الصحف وعدم الطباعة بالمطابع العامة أو حتى الإعتقال والحضر .

وفي 04 جوان 1998 أعلن عن تأسيس النقابة الوطنية للصحفيين SNJ ،حيث عقدت مؤتمرها الأول في 25 نوفمبر 1990 على خلفية عدم مناقشة مشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني تتعلق بالإنتخابات الرئيسية في 1999"[24].

وبدخول الجزائر عهد التعددية الإعلامية فقد كان المجال مفتوحا لظهور عدة تنظيمات ونقابات أخرى جديدة نذكر منها:

1- حركة الصحفيين الجزائرية (M.J.A) عام 1988.

2- جمعية الصحفيين الجزائريين (A.J.A) ظهرت عام 1992.

3- الرابطة الوطنية للصحفيين الجزائريين (N.J.A) عام 1993.

4- النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين (S.N.J.A) ظهرت عام 1996.

5- النقابة الوطنية للصحفيين (S.N.J) عام 1998 .

ثانيا- طبيعة ممارسات مؤسسات المجتمع المدني في الدولة الجزائرية : من خلال هذه القراءة الواقعية نستخلص بعض الخصائص لممارسات المجتمع المدني الجزائري ومنها :

المجتمع المدني وطبيعة البناء المؤسسي للسلطة السياسية : بعد الاستقلال اتسمت المؤسسات السياسية والمدنية في الجزائر بضعف شديد وعدم الفاعلية، بسبب عدم الاستقرار المؤسسي، إلى جانب وجود حالة من الاختلال بين مدخلات المخرجات ومؤسسات ، كما اتسمت المؤسسات بعدم الاستقلالية ، إذ هي امتداد للسلطة التنفيذية التي يأتي على رأسها رئيس الدولة الذي حول الحزب الواحد إلى أداة من أجل تعبئة الجماهير .فالجزائر استقلت وهي تكاد تخلو من المؤسسات، وقد عمل الرئيس بن بلة على تركيز جميع السلطات وفي عهد بومدين ازدادت حدة الأزمة المؤسسية حتى استحكمت فعجزت عن استيعاب القوى الموجودة في المجتمع الجزائري، لأن البيئة السياسية اتسمت بسيطرة المؤسسة العسكرية على مقدرات الحياة السياسية "[25] .

وفي النصف الثاني من الثمانينيات عاشت الجزائر حالة من الغليان السياسي حيث دخل النظام منعطفاً خطيراً، على وقع عديد من التطورات المحورية التي أدت دوراً هاماً في تشكيل أطر النظام السياسي وآلياته، تمثل أهمها في إقرار التعددية، التي أفرزت فيضاً من المواجهات والصدمات التي عجز النظام عن استيعابها، وقد أسهم افتقار الفاعلين إلى خلفية مشتركة للعبة السياسية إلى تفجير إشكاليات عديدة مست هيكل النظام .

وإذا أتينا إلى مرحلة التعددية فإن محاولة توصيف التحول الديمقراطي فيها يتطلب إلماماً كاملاً بالأبعاد والمتغيرات المتعددة، وبالآليات التي تساهم في تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وانتشارها بين مختلف الفئات الاجتماعية، والقوى السياسية ،حيث شهدت الجزائر في التسعينيات ميلاد عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني التي توجهت مجالات تدخلها واهتمامها نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن المحيط والبيئة، اللغة الأمازيغية، جمعيات مهنية؛ إلا أننا لا نلمس الوجود الفعلي لهذه الجمعيات التي صارت غالبيتها لا تحسن إلا استنزاف أموال الدولة حيث إن بعضها لا يزال يتخبط في العديد من المشاكل وينتظر الحل منذ سنوات، وأحصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة ناشطة على المستويين الوطني والمحلي، حسب عملية جرد أعلنت نتائجها في 12 كانون الثاني/يناير 2012 ، من بينها 92627 جمعية محلية و 1027 جمعية وطنية، نصف هذه الجمعيات أوقفت نشاطها أو لا تملك القدرة على النشاط.

وصنفت وزارة الداخلية الجزائرية الجمعيات الوطنية إلى 32 جمعية وطنية لقدماء التلاميذ والطلبة، و 08 منظمات حقوقية، على رأسها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمة الوطنية لضحايا الإرهاب.

في حين أحصت وزارة الداخلية 20 جمعية أجنبية ووطنية معتمدة تنشط في الجزائر، من بينها جمعية نوادي الليونز العالمية وجمعية نوادي الروتاري العالمية المعتمدة، إضافة إلى 09 منظمات ثورية، من منظمات

المجاهدين وأبناء الشهداء وقدماء محاربي الشرق الأوسط والمحكوم عليهم بالإعدام ومشعل الشهيد وجمعية ضحايا 08 ماي 1945 ، وجمعية ضحايا التجارب النووية وغيرها، و 23 جمعية وطنية نسوية، منها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والنساء الحرفيات، وجمعية النساء المعنَّفات والاتحاد الوطني للنساء العاملات والاتحاد الوطني لرئيسات المؤسسات، وجمعية راشدة، و 10 جمعيات دينية منها جمعية العلماء المسلمين وجمعية الإرشاد والإصلاح، وجمعية الزوايا، و 28 جمعية في مجال التضامن والتطوع والجمعيات الخيرية وعلى رأسها الهلال الأحمر الجزائري وجمعيات كافل اليتيم، بالإضافة إلى النقابات والاتحادات العمالية والمهنية المستقلة منها والمنضوية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وكذا جمعيات الأمراض المزمنة، كمرضى السكري والضغط والسرطان والكلى، وفقدان المناعة ...وغيرهم، إضافة إلى الاتحادات والجمعيات المهنية كالخبازين والناقلين وسيارات الأجرة، والمقاولين وأرباب المؤسسات، والمستوردين، والتجار والحرفيين، ومنتجي الحليب، والفلاحين، والموالين ومنتجي التمور، وغيرها من الجمعيات المهنية.أما الجمعيات المحلية المقدر عددها بـ 69627 جمعية محلية، فقد أحصتها وزارة الداخلية بناء على توزعها حسب القطاعات، مسجلة 20137 جمعية أحياء، وهي الجمعيات التي تمثل النسبة الغالبة في ميدان الحركات الجمعوية، حيث إنها تمثل 74،21%، تليها الجمعيات الدينية بـ 15304 جمعيات دينية، وجمعيات الرياضة والتربية والشباب بـ 15019 ، إضافة إلى 14891 جمعية لأولياء التلاميذ، والباقي كلها جمعيات مهنية، وجمعيات الفن والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبيئة وجمعيات المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات المستهلكين، والشباب والأطفال، وقدماء التلاميذ والطلبة إضافة إلى جمعيات الصحة والطب والتضامن والجمعيات الخيرية، والنسوية والمتقاعدين والعجزة، وجمعيات السياحة والترفيه، وتتمركز الأغلبية الساحقة الجمعيات بالجزائر العاصمة بـ 7199، ثم بجاية بـ 5109 ، ثم تيزي وزو 48 ، فمن خلال القراءة السريعة لتاريخ الجزائر الحديث تبدو أمامنا تلك التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية العميقة .فعلى المستوى الاقتصادي كان التحول جذرياً .إذ إنه بعد ترك النظام الليبرالي الموروث عن الاستعمار وحقن النظام الاشتراكي، قبيل العودة من جديد إلى النظام الليبرالي المبني على اقتصاد السوق، وبالطبع كان النظام السياسي متناغماً مع هذه التحولات إن لم يكن هو محركها الأول، وكل هذه التحولات وما ترتب عنها من تغيرات انعكست على رغبات أفراد المجتمع وتطلعاتهم ما أدى إلى إنتاج أنماط ثقافية حضارية جديدة ومتجددة "[26] ،وما يمكن استخلاصه حول وضعية المجتمع المدني الجزائري هو أنه يعاني:

أولا - أزمة غياب : إن إلغاء المسار الديمقراطي في 11 جانفي 1992 م، ودخول الجيش الحياة السياسية، و إعلان حالة الطوارئ، قد أثرعلى مسار الدمقرطة، بل أدى إلى تضييق الحريات العامة، و إلى الحد من نشاط الأحزاب السياسية و الجمعيات والنقابات، و أدى بالمقابل إلى تقوية قوة الدولة على حساب المجتمع المدني، و إن كان قائما فهو شكلي و تابع للدولة. فما هو دور هذه الجمعيات في التفتح الديمقراطي؟

فمن جهة أخرى فان الجمعيات اعتبرت كمحاور متميز مع الحكومة، فشاركت في لجان عديدة و بصفة نشيطة و في مختلف التشاورات و الإستشارات لإصلاح الإدارة، كما أن النقابة العمالية و أرباب العمل عملت جنبا

لجنب مع الحكومة فيما يتعلق عالم الشغل و الإصلاحات الإقتصادية . فرئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف أنشا المجلس الاستشاري لضمان مشاركة الجمعيات.

و ما يميز القليل جدا من هذه الجمعيات هو تمتعها بالإستقلالية التامة عن الدولة،وتمكنت من أن تفرض نفسها نوعا ما بالرغم من المحيط العام غير الملائم للنشاط الجمعوي، بعيدا عن تدخل و رقابة الدولة من الناحية المادية و المالية، و هو ما ينطبق على الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و جمعية تجمع عمل شباب RAJ، و هذا لإرتباطها بالمنظمات غير الحكومية الدولية، التي تمارس ضغوطا دولية على الجزائر ، لكي لا تعرقل عمل هذه الجمعيات. ومن جهة أخرى فان مختلف الجمعيات في حركيتها أصبحت تخضع لمجموعة من العراقيل التي عرقلت من نشاطها و المتمثلة في:

- حـالة الطـوارئ في فيفري 1992 م، الذي ضيق من عمل الجمعيات . و في هذا يرى الباحث الفرنسي في العلوم السياسية جون لوكا، أنه من الناحية القانونية فان المجتمع المدني يكون في هذه الحالة ضعيفا ، و نفس الأمر في حالات الحروب أين المجتمع يقتصر فقط على الجمعيات الخيرية، ويعيد هذا إلى الذهن وضعية الجزائر بعد الإستقلال، إذ بموجب المادة54 من دستور 1963 م تم توقيف الدستور إلى غاية دستور 1976 "[27].

- في أن الدولة تعلن إحترامها لمبادئ الدستور و للقانون ولحرية حركية و نشاط الجمعيات و لكن في الممارسة تقوم بالتضييق و الحد من عملها .فالسلطة تمارس ضغوطات إدارية و قضائية على النقابات المستقلة التي تعبر على رأي القاعدة،على غرار ما حدث لنقابي المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي الذين وضعوا تحت الرقابة القضائية في إضراب2005 وأكثر من هذا، فالسلطة رفضت منح وصل التسجيل لنقابتين، كما أن هناك إعادة النظر في حق الإضراب الذي هو حق دستوري و قانوني ممنوح للعمال كما تنص عليه المادة 90-02، فالعدالة قررت عدم شرعية الإضراب الذي تنادي به النقابات المستقلة لاسيما إذا كان مفتوحا.

- فضلا عن إختراق هذه الجمعيات من خلال فرض الرقابة المالية عليها و ربط المساعدات المالية بالتعبير عن الولاء للدولة ، و استبدال قادتها الذين يتبنون لمبدأ الإستقلالية عن السلطة بآخرين، موالين لها ، و بشكل يجعل تقريبا غالبية الجمعيات تعبر عن تأييدها لكل المبادرات التي من عند الدولة والسلطة .و بالرغم من أن هناك إرادات لإنشاء الجمعيات المستقلة إلا أن هذه تجابه برفض الإدارة التي تفرض عليها ضرورة الرقابة المالية.

-كما أن هناك محاولات فاشلة من قبل الدولة لإضعاف دور هذه الجمعيات ذي البعد الدولي من خلال خلق جمعيات منافسة لها كإنشاء الجمعية الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان لكي تنافس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

- خلق إنشقاقات بداخلها يشكل شلل عمل الجمعيات، و هو إجراء مس معظم الجمعيات الوطنية التي تنشط في المجالات الإستراتيجية، فعملت الدولة على إسترجاع المجال الذي فقده بفعل أحداث أكتوبر 1988 لصالح النقابات المستقلة و الإتحادات المهنية و الجمعيات. فهذه العراقيل حددت من نشاط الجمعيات، و صراع ما بين الدولة و المجتمع المدني حول قضايا حقوق الإنسان، و قانون الأسرة، و التعليم، و الحقوق الثقافية، و قضية الهوية لدليل

على تشدد الثقافة السياسية التسلطية للنخبة الحاكمة في النظام السياسي القائم التي تلجأ إلى المناورات السياسية للإبقاء على إمتيازاتها.

ثانيا - أزمة الهوية : ترجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي ،إذ أن هذا الإستعمار لم يستهدف البنية المؤسساتية للنظام السياسي بل مس البنية التحية له ،وحد قول الدكتور ناصر الدين سعيدوني " المشروع الإستعماري الفرنسي بالجزائر هو بمثابة المخبر الأولي لتطبيق أساليب وإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الإجتماعية والإقتصادية "[28] ، الذي نتج عنه سحق بعض جذور الهوية وأهمها الدين واللغة، إذ أن الاحتلال اللغوي وسيادة الثقافة الفرنسية في التعاملات اليومية لعقود عديدة أديا إلى تفجر إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، وجاءت سنوات الاستقلال لتكرس الأزمة .

ثالثا - أزمة المشاركة السياسية : تمثلت أزمة المشاركة في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى المدنية الموجودة في المجتمع، وفي رغبة النخبة الحاكمة في عدم إشراك هذه القوى في الحياة السياسية المحتكرة من طرف المؤسسة العسكرية عليها، وكان التصور السائد للمشاركة في هذا الإطار أقرب إلى منه إلى المشاركة، لذلك جاءت أحداث أكتوبر 1988 مفهوم التعبئة تعبيراً عن أزمة مشاركة عميقة.

رابعا - أزمة التكامل : تشير أغلب الدراسات الخاصة بالمجتمع والدولة في الجزائر إلى أهمية الطابع الانقسامي للمجتمع، المتميز بسيطرة بنى تقليدية تعتمد على علاقات القرابة والجهوية، وانقسامات طبقية خاصة بعناصر التكوين الاجتماعي، وانقسامات جغرافية خاصة بالمتباينات الجيلية والعمرية، ولقد جسدت أزمة التكامل وتعدد الولاءات تهديداً للكيان الاجتماعي والسياسي ذاته .

و ما يميز اليوم المسار الديمقراطي هو أنه محدود ، و لا يرق إلى طموحات الشعب الجزائري .و الجمعيات المشكلة للمجتمع المدني ظهرت في وقت صعب ، و هي لم تتجذر في المجتمع الجزائري و من ثم فان قدراتها التعبئية محدودة، و نشأة العديد منها كان بدفع من الدولة، و هذا بغرض إجهاض كل ظهور و بروز حقيقي للمجتمع المدني فضلا عن إرادة السلطة في تجاوز أزمة المشروعية التي تعاني منها، مما يجعل هذه الجمعيات بدون جدوى على أساس أن نشأتها مرتبط بالسلطة فهي ستبقى رهينة منطق السلطة و بدون أية فاعلية، كما أن العنف السياسي المنتشر،و العنف المضاد هي عوامل غير مشجعة وغير مؤيدة لإقامة مسار المجتمع المدني، كما أن الحذر و الظن المتبادل بين السلطة و التنظيمات الجمعوية يمنع من بروز مجتمع مدني[29].

في هذا الصدد فإن دراسة المجتمع المدني في الجزائر خلال هذه المرحلة قد تطورت منذ التسعينيات من القرن العشرين، وصاحبت الإهتمام بعملية التحول الديمقراطي وإثارة أهمية موقع المجتمع المدني ضمن فواعل التغيير السياسي من ناحية، والتحول الاقتصادي من ناحية أخرى، وكانت بشقيها السياسي والاقتصادي ثم ما صاحبها من تطور تكنولوجي آثارا على تفعيل الإهتمام بهذه المنظمات وتطويرها، حيث يرجع برهان غليون وعبد الإله بلقزيز وغيرهم بروز مصطلح المجتمع المدني في العديد من الدول العربية الحديثة ومن بينها الجزائر إلى العوامل التالية :

-فقدان الدولة الوطنية مقومات شرعيتها السياسية والاجتماعية وتعمق تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

-لجوء تنظيمات المجتمع المدني إلى تأسيس قنوات للتعبير خارج النسق السياسي الذي كان يمنع ويضطهد أي معارضة.

-ازدياد وعي قوى المجتمع المدني وتنامي القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

-نمو هامش الحرية في الدولة الوطنية تدريجيا وان كان يسير ببطء.

-تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات على أغلب الدول العربية

-الضغط الدولي العالمي باتجاه الإنفتاح السياسي وربط المساعدات الخارجية بهذا الموضوع

-تأثير العولمة وثورة الاتصالات"[30].

المجتمع المدني بين كثرة الإنتشارية وقلة الفاعلية : رقم سبق الجزائر من حيث العدد في مجال تأسيس الجمعيات فإنها تفقد هذا الموقع في مجال حيوية ونشاط وتطور المجتمع المدني أمام فاعلية الحركة الجمعوية في لبنان ومصر واليمن والمغرب والأردن وفق التصنيفات التي ذهبت إليها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، وهي الحقيقية التي نشعر بها أثناء زيارتنا لمختلف البلدان العربية مع أن سقف الحريات المتاح للمجتمع المدني في كل العالم العربي لا يرقى للمستوى الذي يمكنه من أداء أدواره في تطوير المجتمعات العربية. ورغم قلة فاعلية هذا العدد الكبير نسبيا من الجمعيات عادت السلطات الجزائرية للتضييق في تأسيس الجمعيات متعذرة بكثرة وجودها حسب الإحصائيات التي تقدمها بنفسها للرأي العام والمنظمات الدولية المهتمة بذلك، ومستندة كذلك لحالة الفوضى التي يعيشها قطاع العمل الجمعوي بسبب حالات الإرباك الأمني والسياسي والاجتماعي الذي عرفته الجزائر في سنوات الفتنة .وفي ظل هذا التقييم أصبح الاعتبار السياسي هو المعيار الوحيد لتسليم الاعتماد لطالبيه. والغريب في الأمر أن التقييم السياسي لطالبي الاعتماد تطور بشكل هزلي من سنة إلى أخرى في الفترات الأخيرة فبعدما كان اعتماد الجمعيات الوطنية – وفي بعض الولايات الجمعيات الولائية -لا يسلم للأفراد والمجموعات المعارضة لنظام الحكم فقط، أصبح لا يسلم إلا لمن يعرف بانتمائه أو مسايرته بشكل أو بآخر لنظام الحكم، ثم تطور الأمر فأصبح الاعتماد لا يسلم حتى للأفراد والمجموعات التي لا يعرف لها انتماء أصلا وذلك كإجراء استباقي لمنع احتمال التسرب.

إن سبب قلة فاعلية الحركة الجمعوية في الجزائر على كثرة عددها يعود أولا وقبل كل شيء إلى أن هذه الكثرة المعلنة غير صحيحة لأن كثيرا من الجمعيات المسجلة لا وجود لها على أرض الواقع لأنها انقطعت عن النشاط أو لم تنشط أصلا منذ تأسيسها ولم يتخذ قرار إداري أو قضائي بحلها، وهذا الذي تتحدث وزارة الداخلية عن ضبطه دون أن تفعل شيئا إلى حد الآن، وتظهر قلة فاعلية الجمعيات كذلك من خلال قلة نشاطاتها وضعف انخراط المواطنين فيها وغياب نماذج النجاح المعروفة لدى الرأي العام.

ضعف المجتمع المدني وعلاقته بو اقع الديمقراطية والحريات : تعود أسباب هذا الضعف إلى عوامل رئيسية أهمها المناخ الانتهازي الذي نمت فيه الجمعيات والمنظمات حيث أصبحت السلطات تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية في تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها ويقدم لها في سبيل ذلك الدعم دون غيرها ويتم تقريب المسؤولين عليها وفي مقابل ذلك تعاقب الجمعيات والمنظمات التي ترفض الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها باختصاصها، ويكون العقاب بأشكال عدة منها التضييق المالي والإهمال وإثارة الأزمات الداخلية وقد يصل الأمر إلى الملاحقات بشتى أنواعها . وقد أدى هذا الوضع إلى بروز ما يسمى بـ "المجتمع المدني المستفيد "ومجموعات مصالح ومراكز نفوذ وأدوات سلطوية فاعلة على المستوى المحلي ولكن بشكل أكبر وضوحا على المستوى الوطني .

ولخطورة الأدوار التي تلعبها هذه المنظمات المجتمعية أصبحت دائرة من دوائر الصراع على التحكم فيها بين السلطة والأحزاب من جهة وبين الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي، فالصراع الآن على أشده في هذا المجال بين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي بعدما أعلنت جبهة التحرير عن عزمها لاسترجاع ما أسمته قديما منظماتها الجماهيرية التي ألحقت بالتجمع وقت خروجها للمعارضة في زمن عبد الحميد مهري، ومن أغرب ما يحدث في الجزائر أن السلطات أقامت وزارة أسمتها وزارة التضامن تنافس الجمعيات الخيرية وتضيق عليها السبل حتى كادت تعدم وجود الهلال الأحمر الجزائري نفسه، ولا يخفى على أحد أن الغرض من إمساك الملف الخيري هو الخوف من براعة الإسلاميين في هذا الجانب بالإضافة إلى هذا إعطاها أدوارا لا علاقة لها باختصاصها توجد أسباب أخرى تتعلق بضعف التمويل من قبل السلطات، وقلة كفاءة المسؤولين على الجمعيات في تدبير سبل الإنفاق على مشاريعهم، وقلة رغبة هؤلاء في الترسيخ المجتمعي لمؤسساتهم وضمان ديمومتها، وضعف العمل المؤسسي وبدائية التسيير والإدارة، ويعود ذلك كله إلى غياب خطة وطنية لتطوير المجتمع المدني لكي يساهم في تنمية المجتمع وترقيته وضمان مستقبل الحريات والديمقراطية من جهة، ومنع اتصال الجمعيات الوطنية بالشبكات العالمية للاستفادة منها تحت ذرائع عديدة من جهة أخرى، فصارت الحركة الجمعوية في الجزائر كالقطة التي حرمتها صاحبتها من الغذاء ومنعتها أن تأكل من خشاش الأرض.

لا يخفى على أحد الدور الأساسي التي يلعبه المجتمع المدني في استقرار المجتمعات وخدمتها وفي ضمان وصيانة الديمقراطية والحريات، وفي هذا الصدد يمكن للجزائر أن تتقدم بشكل نوعي لما تملكه من خبرة متراكمة منذ الفترة الاستعمارية، وعدد معتبر من الجمعيات والكفاءات، ولقربها من المحيط الأوربي البارع في هذا المجال، ولا يمنع من ذلك إلا الحسابات السياسوية لبعض المسؤولين الذين يخافون من الحرية والديمقراطية معتقدين بأن أساليبهم هذه تمنع الانفلات الاجتماعي متناسين بأن كسر الوسائط المجتمعية هو الخطر الأكبر على استقرار المجتمعات وأن الحرية لا تأتي إلا بالخير.

خلاصة :

إن الإعتراف بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي وكحامل لقضايا الشأن العام يعني الإعتراف بأطر واسعة من الحقوق والواجبات، بوصفه كيانا اجتماعيا ، أفرزته التحولات العميقة، منذ بداية الثمانينات، والتي تأسست أصلاً لخدمة المواطن ولسد حاجته المادية والمعنوية وللدفاع عن حقوقه على المستوى المحلي والوطني ، ويمتاز المجتمع المدني الجزائري على مستوى الخريطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بحضور بارز وكبير، بفضل تلك الممارسات، التي تقوم بها بعض الجمعيات، التي راهنت على توعية المواطنين، وتوعيتهم بالدور اللازم للقيام به من أجل مجتمع سليم، ومؤسس على قواعد سياسية واجتماعية وثقافية، تصان فيه الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحترم فيها المواطن عضوًا فاعلاً ومتفاعلاً .فبالرغم من كل هذه الممارسات ف فلا يزال المجتمع المدني مرهون بين سلطة النخب السياسية من حيث الاستقلالية والتمويل ، وثقافة المجتمع السلبية .

الاحالات و الهوامش :

- دبلة عبد العالي : مدخل إلى التحليل السوسيولوجي ،منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر- جامعة بسكرة ،دار الخلدونية ، الجزائر ،2011 ، ص ص :138 139 .

2- عبد الناصر جابي : العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر :الواقع والآفاق ."مجلة الوسيط .عدد: 06 السداسي الثاني،2006 ، ص :65.

3- الجريدة الرسمية، العدد 105 لسنة1971 .

4- الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة 1987 .

5- الجريدة الرسمية، العدد 53 لسنة 1990 .

6- الجريدة الرسمية، العدد 02 لسنة 2012 .

7- عروس الزبير : القطاع الجمعوي بالجزائر بين القدرات والمتطلبات التحول الديمقراطي ،مركز البحوث العربية ، القاهرة ،2000 ،ص :21 .

8 - منير مباركية : علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر " دفاتر السياسة والقانون ،عدد خاص : 2011 ، جامعة عنابة - الجزائر- ص : 416 .

9 - باري عبد اللطيف : المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري ،مذكرة ماجستير،جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر- كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2007، ص: 111. (غير منشورة) .

10 - محمد بوضياف :الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، مرجع سابق ،ص : 86 .

11 -Rachid Benyoub : L'Annuaire Politique de l'Algérie 2000, Alger: Anep, 2000, p .

12 - Rachid BENYOUB, Op Cit, p :207.

13 -Ibid,p :207.

14 - Etude sur le renforcement du role de la soiété civil maghrebine, dans la mise en oeuvre des pan et du pasr, p. 08.

15- إدريس بولكعيبات :الحركة النقابية بين عصرين ،إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي ،مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد: 12 نوفمبر 2007، ص : 150 .

16- عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ط 3، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1983 ، ص : 180.

17- Rachid BENYOUB, Op Cit, p136.

18 - عبد الناصر جابي :الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001 ، ص: 158

19- هشام عبد الكريم،" المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر: 1989 -1999 ، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، ص - ص : 90-93 . (غبر منشورة) .

20 - Rachid BENYOUB, Op Cit, p136.

21 - عبد الناصر جابي : العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر :الواقع والآفاق ، مرجع سابق ، ص : 159 .

22 - محمد بوضياف :الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، مرجع سابق ، ص :82 .

23- باري عبد اللطيف : مرجع سابق ، ص :114 .

24 - مرزوقي عمر: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر- إشكالية الدور، المستقبل العربي (ب، ع) ،2000، ص:32.

25 - مرزوقي عمر: مرجع سابق ،ص :39 .
26- نفس المرجع ، ص- ص : 37-39 .
27 - Leca Jean,"L'etat d'urgence ,un tracteur inhibiteur ", Journal El watan ,vendredi 1-samedi 2 juin 2007,p.2.
28 - ناصر الدين سعيدوني : الجزائر منطلقات و آفاق ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 2000 ،ص:19 .
29 - Leca Jean,op.cit.,p.2.
30 - نادية بونوة :دور المجتمع المدني في تنفيذ وتقييم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر (1989-2009) ،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة ، 2009-2010 ، ص ص :129 130 .